

وثيقة معلومات البرنامج  
مرحلة التقييم المسبق

12 نوفمبر 2015

تقرير رقم: 100930

اسم العملية	القرض الأول لأغراض سياسة التنمية البرمجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	جمهورية مصر العربية
القطاع	قطاع الطاقة العام (50 في المائة)؛ إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة (30 في المائة)؛ التجارة والقدرة على المنافسة (20 في المائة)
الرقم التعريفي للعملية	P157704
أداة الإقراض	إقراض لأغراض سياسات التنمية
المقترض/المقترضون	جمهورية مصر العربية
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	وزارة التعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	12 نوفمبر 2015
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	13 نوفمبر 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	17 ديسمبر 2015
قرار الاستعراض المؤسسي	أُتخذ القرار ببدء إعداد هذه العملية بعد إجراء الاستعراض المؤسسي.

أولا. خلفية عامة عن البلد والقطاع

مصر هي أكبر دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويبلغ تعداد سكانها 89 مليون نسمة ولديها رابع أكبر اقتصاد بالمنطقة بإجمالي ناتج محلي قدره 320 مليار دولار في عام 2015. وهي تمر حاليا بنقطة تحول مهمة في منطقة تعاني من الاضطرابات والصراعات. في عام 2011، بشر الربيع العربي - الذي جاء نتيجة لأوجه القصور والضعف المزمنة في تقديم الخدمات العامة، وعدم قدرة النمو على تحقيق نواتج اجتماعية إيجابية، وضعف المنافسة ونقص الشفافية - بحقبة جديدة في المنطقة. بيد أن العوائد الاقتصادية لمرحلة ما بعد عام 2011 لم تتحقق بشكل كامل في مصر، إذ لم يبدأ النمو الاقتصادي في التعافي إلا في السنة المالية 2015. وقد اتخذت الحكومة خطوات أولية مهمة في تطبيق إصلاحات أساسية من المرجح في حال استمرارها أن تضع الاقتصاد على مسار النمو، وأن تؤدي إلى زيادة فرص أن يكون النمو في المستقبل أكثر اشتمالا لفئات المجتمع عما كان عليه الحال في الماضي.

## ثانياً. أهداف العملية

تقوم العملية المقترحة على ثلاث ركائز هي في الوقت نفسه الأهداف الإنمائية للبرنامج، وهي: (1) تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة معدلات تحصيل الإيرادات، والحد من تضخم فاتورة الأجور، وتدعيم إدارة الدين؛ (2) ضمان توفير إمدادات الطاقة المستدامة من خلال مشاركة القطاع الخاص؛ و (3) تعزيز مناخ ممارسة الأعمال من خلال قوانين الاستثمار، واشتراطات إصدار التراخيص الصناعية، فضلاً عن تعزيز المنافسة.

## ثالثاً. دواعي مشاركة البنك الدولي في هذا المشروع

ترتكز العملية المقترحة على التحليل الوارد في الدراسة التشخيصية المنهجية التي أعدها مجموعة البنك الدولي لمصر، وتتسق أيضاً مع إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد لمصر (2015 - 2019) الذي يسعى، جنباً إلى جنب مع إستراتيجية إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو قابل للاستمرار. وعلى الرغم من وجود مخاطر ملموسة، بما في ذلك من منظور تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات، فإن سلسلة قروض سياسات التنمية المقترحة ستلعب دوراً إستراتيجياً أساسياً في تعميق مساندة البنك للإصلاحات الهيكلية الضرورية في مصر. وستتضمن مشاركة البنك أيضاً إتاحة الخبرات والدروس العالمية المستخلصة ذات الصلة بتسلسل الإصلاحات وتنفيذها.

## رابعاً. التمويل المبدئي

المصدر	(بملايين الدولارات الأمريكية)
المقترض	0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,000
<b>المجموع</b>	<b>1,000</b>

## خامساً. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

ستكون وزارة التعاون الدولي، من بين الوزارات الخمس الأخرى المشاركة، هيئة التنسيق الرئيسية للمتابعة والتقييم. وتقع مسؤولية الإجراءات المسبقة المبينة تفصيلاً في العملية على كاهل الوزارات الخمس: وزارة المالية، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول، ووزارة الاستثمار، ووزارة التجارة والصناعة. وستواصل مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات، التي أُنشئت من أجل عملية الإقراض لأغراض سياسة التنمية، تمارس عملها في سياق الإطار البرامجي لتمويل سياسة التنمية الذي يستمر ثلاث سنوات حيث ستقوم وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات الأخرى بشأن متابعة مؤشرات النتائج التي تستند إلى المؤشرات القطاعية التي تُتشر بصفة روتينية. وستقدم وزارة التعاون الدولي

المساعدة الفنية من أجل إنشاء نظام معلومات إداري لمتابعة عملية جمع البيانات على أساس ربع سنوي من جميع الوزارات المعنية من أجل متابعة مؤشرات ونتائج الإصلاحات البرمجية.

وستتم متابعة نواتج البرنامج من خلال قياس التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات النتائج المدرجة في مصفوفة السياسات والنتائج. ويتمثل الغرض من ذلك في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ تدابير السياسات والتدابير المؤسسية التي تدعمها سلسلة القروض المقترحة لأغراض سياسة التنمية، وسيتم تقييمها في أعقاب صرف الشريحة الأولى من هذا القرض. وستتولى وزارة التعاون الدولي مسؤولية عرض المعلومات المتصلة بتنفيذ الإصلاحات والتقدم المحرز في تحقيق النتائج في الوقت المحدد وبطريقة مرضية للبنك. من جهة أخرى، يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا نتيجة لسياسات وطنية محددة، مثل الإجراءات المسبقة أو شروط صرف شرائح القرض في إطار أي قرض يسانده البنك لأغراض سياسة التنمية، أن يرفعوا شكاوهم إلى السلطات الوطنية المسؤولة بالبلد أو إلى الآليات المحلية / الوطنية المناسبة لمعالجة المظالم أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك.

#### سادسا. المخاطر وتخفيف آثارها

التصنيف العام لمخاطر العملية يُعد مرتفعا. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة العملية على تحقيق هدفها الإنمائي ما يلي: (أ) تحديات الاقتصاد الكلي المرتبطة بارتفاع عجز الموازنة العامة وتراجع مستويات احتياطات النقد الأجنبي؛ (ب) التحديات السياسية وتحديات نظم الإدارة العامة والحوكمة؛ (ج) التحديات الخاصة بالإستراتيجيات القطاعية؛ و (د) ضعف القدرات المؤسسية وقدرات التنفيذ. ويمكن لهذه المخاطر، إن وجدت، أن تؤثر بصورة منفردة أو مشتركة في رغبة الحكومة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات أو أن تجعل نتائج أجندة التنمية أقل نجاحا.

وعلى كل حال، فإن مخاطر عدم المشاركة تفوق مخاطر البرنامج: إذ تشهد المنطقة حاليا اضطرابات غير مسبوقه مع استمرار الصراعات في الدول المجاورة لمصر. وسيكون لخطر وقوع اضطراب في مصر تداعيات هائلة على المنطقة وأوروبا والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وقد اتخذت مصر خطوات ملموسة لتعزيز معدلات النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص والذي يركز على خلق الوظائف، وأمام مجموعة البنك الدولي فرصة فريدة لإعادة تصويب علاقتها وتسهيل استمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات المصري في الأمد المتوسط.

#### سابعا. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

تضطلع الحكومة المصرية حاليا بتنفيذ عدد من الإصلاحات العميقة والهيكلية. ويتعلق برنامج الإصلاحات التي تدعمها سلسلة قروض سياسة التنمية بالمجالات التي رأت الدراسة التشخيصية المنهجية أنها ضرورية للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك في مصر. فعلى سبيل المثال، يمكن لتحسين نظم الإدارة العامة والحوكمة في قطاعي الكهرباء والغاز أن يساعد على تحسين تقديم هذه الخدمات، الأمر الذي قد يعود بالنفع على جميع المستهلكين. غير أن تأثير إصلاح أسعار

الكهرباء على الفقراء سيكون هامشيا نتيجة لإعفاء أدنى ثلاثة شرائح منزلية من تعديل الأسعار، علما بأن فاتورة الكهرباء لا تمثل سوى 1.8 في المائة من نفقات الأسر. ويمكن أن تؤدي تدابير شفافية المالية العامة، كموازنات المواطن، إلى توعية الجمهور العام حول أنشطة الحكومة، وتساعد في بناء تأييد عام لإصلاحات السياسات الصعبة شريطة أن يكون هناك تواصل قوي وفاعل مع المواطنين لزيادة وعيهم بشأن هذه التدابير. وقد التزمت الحكومة المصرية بتخصيص حصة من الموارد المستخدمة في دعم الطاقة لصالح قطاعات التنمية البشرية، ويمكن أن يساعد ذلك على زيادة رفاه الأسر وتحسين مستوياتها المعيشية في الأمد الطويل من خلال تحسين نواتج التعليم والصحة. ولكن تحقيق منافع هذه الإصلاحات في الأمد الطويل يتوقف بشكل عام على كيفية تطبيقها، وكيف ستدير الحكومة المصرية الآثار الاجتماعية والتوزيعية المصاحبة لها في الأمد القصير.

وقد قيّم البنك الدولي احتمالات أن تؤدي أي سياسات وطنية معينة تشتمل عليها قروض سياسة التنمية إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة البلاد، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وخلص هذا التقييم إلى أنه من المتوقع أن تسفر عملية الإقراض المقترحة لأغراض سياسة التنمية عن آثار إيجابية عامة على البيئة والموارد الطبيعية في مصر. وتتألف الركيزة الثانية من هذه العملية المقترحة، التي تتعلق بتعزيز إمدادات الطاقة المستدامة، من عدد من الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات يُتوقع أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في وضع الطاقة بالبلاد، ولاسيما حدوث زيادة في التحول من استخدام الوقود إلى الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وفي قطاعات الإنتاج بمصر. وتشتمل التغييرات الأخرى المخططة التحول نحو استخدام المزيد من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء. علاوة على ذلك، يُتوقع أن تؤدي الزيادة التدريجية المزمعة في أسعار الكهرباء إلى خفض الاستهلاك، وذلك عن طريق إجراءات الترشيد وزيادة كفاءة الاستخدام. وستسفر هذه الإجراءات التدخلية بشكل واضح عن منافع بيئية يمكن تحقيقها من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

#### ثامنا. نقطة الاتصال

##### البنك الدولي

للاتصال: Ashish Khanna

المنصب: كبير خبراء الطاقة

هاتف: +20-2 2574-1670/1516

بريد إلكتروني: [akhanna2@worldbank.org](mailto:akhanna2@worldbank.org)

المكان: القاهرة، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

للاتصال: أحمد كوشوك

المنصب: خبير اقتصادي أول

هاتف: +20-2 2574-1670/1517

بريد إلكتروني: [akouchouk@worldbank.org](mailto:akouchouk@worldbank.org)

المكان: القاهرة، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

للاتصال: الدكتورة سحر نصر

المنصب: وزيرة التعاون الدولي

بريد إلكتروني: [snasr@moic.gov.eg](mailto:snasr@moic.gov.eg)

تاسعا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>